

# تَطْرِيزُ

الشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

على

## التعريف بأداب التأليف

للمحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١، رحمه الله تعالى

النسخة الإلكترونية (٢)

الشيخ لم يراجع التفريع

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ..

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّنَا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.  
أَمَّا بَعْدُ..

فهذا الدرس (الثاني عشر) من برنامج الدرس الواحد العاشر، والكتاب المقرؤ فيه هو: (التعريف بآداب التأليف) للعلامة السيوطي (رحمته الله)، وقبل الشروع في إقرائه لأبد من ذكر مقدمتين اثنتين: المقدمة الأولى: التعريف بالمصنف، وتنتظم في ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: جرّ نسبه؛ وهو الشيخ العلامة عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي المصري، يكنى بأبي الفضل، ويلقب بجلال الدين، ويقال: الجلال اختصارًا.

المقصد الثاني: تاريخ مولده؛ ولد ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة (٨٤٩).

المقصد الثالث: تاريخ وفاته؛ توفي (رحمته الله) يوم الجمعة التاسع عشر من جمادى الأولى سنة إحدى

عشرة وتسع مائة (٩١١) وله من العمر اثنان وستون سنة (رحمه واسعه).

المقدمة الثانية: التعريف بالمصنف، وتنتظم في ثلاثة مقاصد أيضًا:

المقصد الأول: تحقيق عنوانه؛ اسم هذه الرسالة الوجيزة «التعريف بآداب التأليف»، ويدل على

ذلك أمران:

أحدهما: تسمية الكتاب بذلك في نسخته الخطية.

والثاني: ذكر بعض المترجمين للسيوطي الكتاب في جملة مصنفاته.

المقصد الثاني: بيان موضوعه؛ موضوع هذا الكتاب الإرشاد إلى فضيلة التأليف للكتب والتصنيف

في العلوم.

المقصد الثالث: توضيح منهجه؛ أبان المصنف (رحمته الله) تعالى عن مقصوده بسوق الكلام جملة واحدة،

غير مميّز ثناياها بأبواب أو فصول، وملاها بالنقل عن جماعة من العلماء، وهي من تأليفه التي تعدُّ

باكورة التصنيف في هذا المطلب نظير كتابه الآخر «الشماریخ في علم التاریخ»، والكتب التي تؤلف في

بواكير التصنيف في مقصد ما، لا يستوفي مصنفها متعلقاته لفقد المحاذي له ممن يُستفاد بتأليفه فيه،

فيصلح كتابه أن يكون أصلًا يمدُّ بما يتعلق به حتى يستوفي..



قال المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

قوله: (الحمد لله وكفى) أي: وكفى بالله محمودًا للعبد، لا يراد بهذا التركيب أن قول المرء: الحمد لله كافٍ في حمده، فالله له المحامد الوافرة، وإنّما المراد حصول كفاية العبد لحمده ربّه تعالى.



أخرج مسلم، و[أبو] داود، و[الترمذي، والنسائي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له».

وأخرج ابن ماجه وابن خزيمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «[إنّ مما] (١) يلحق المؤمن من حسناته بعد موته علمًا نشره».

حمل العلماء رَحِمَهُ اللهُ الصّدقة الجارية بعد الموت على الوقف المنتفع به بعد الموت، وعلى التصنيف والتعليم، وهو [في] التّصنيف أظهر؛ لأنّه أطول استمرارًا.

قال الشّيخ تاج الدّين السّبكي في خطبة كتبه «جمع الجوامع»: أما بعد؛ فإنّ العالم وإن امتدّ باعه واشتدّ ساعده، حتى خرق به كل سدّ سدّ بابّه وأحكم امتناعه؛ فنفعه قاصر على مدة حياته ما لم يصنف كتابًا يخلد بعده أو يورث علمًا ينقله عنه تلميذ إذا وجد الناس فقده، أو تهتدي به فئة مات عنها وقد ألبسها به الرّشاد بُرده، ولعمري إنّ التّصنيف لأرفعها مكانًا؛ لأنّه أطولها زمانًا وأدومها إذا مات أحيانًا، ولذلك لا يخلو وقتٌ يمرُّ بنا خاليًا على التّصنيف، ولا يخلو زمنٌ إلا وقد تقلّد عقد جواهره التّأليف، ولا يخلو علينا الدهر ساعة فراغٍ إلا ونكّل فيها القلم بالترتيب والترصيف. انتهى.

استفتح المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى رسالته بذكر حديثين استنبط منهما فضيلة التّأليف:

فأولهما: حديث أبي هريرة في «صحيح مسلم»؛ أن النبي ﷺ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له».

والثاني: حديث أبي هريرة أيضًا عند ابن ماجه وابن خزيمة وفي إسناده ضعف أن الرسول ﷺ قال: «إنّ مما يلحق المؤمن من حسناته بعد موته علمًا نشره».

(١) نسخة الكتاب الخطية رديئة، وله طبعة أخرى قريبة من هذه النسخة في الأخطاء وهي أحسن، لكن أثقلها ناشرها بالحواشي.

وهذان الحديثان دالان على فضيلة التصنيف؛ لأن التصنيف من جملة الصدقة الجارية، وهو من العلم الذي يُنتفع به الباقي بعد موت العبد، وفي وضعه نشرٌ للعلم.

ونقل المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ما يؤيد ما ذهب إليه من ظهور الصدقة الجارية بعد الموت في التصنيف والتعليم أكثر؛ لأنها أطول استمرارًا كلاً للنتاج السبكي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وفيه تعليقه ذلك بقوله: **(ولعمري إنَّ التصنيف لأرفعها مكانًا لأنه أطولها زمانًا وأدومها إذا مات أحيانًا)** فإنَّ الإنسان إذا طوي بساطه وانتهت أيامه كان مما يُبقي له ذكرى ويكون له دُخْرًا ما ورثه من تأليفٍ بعده وهو ولده الباقي إذ انقطع عقبه؛ كما قال أبو الفرج ابن الجوزي: التصنيف ولد العالم المخلد. يعني أنَّ الكتب التي يُصنّفها العالم هي ولده الذي يبقى ذكره بعده.

واعتبر هذا في كثير من بيوتات الفضل والعلم التي انقرضت أنسابها وذهب ذكر أعقابها، وبقيت تأليفٌ لأصحابها؛ كأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي عبد الله أحمد ابن حنبل، في آخرين من أهل العلم لا يعرف لهم اليوم عقب، ولكن ما وضعوه من التأليف لا يزال قائمًا بذكرهم موصولًا إلى الانتفاع بعلومهم، فمن فضيلة التصنيف كونه مشتملاً على نشر العلم مدَّةً طويلة بعد موت صاحبه.



وقال الشيخ عز الدين الزركشي في «قواعده»: من فروض الكفاية تصنيف الكتب لمن منحه الله فهمًا واطِّلاعًا، ولن تزال هذه الأمة مع قصر أعمالها في ازدياد وترقُّ في المواهب، والعلم لا يحلُّ كتمه فلو تُركَّ التصنيف لضَيِّع العلم على الناس، وقد سبقه إلى نحو ذلك البغويُّ في أول «التهذيب».

نقل المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى كلاً ما آخر في المعنى المراد عن الزركشي أيّد به ما ذهب إليه من فضيلة التصنيف وشرفه وذلك أن التصنيف كما قال الزركشي: (من) جملة (فروض الكفاية)، وفروض الكفاية باعتبار الفاعل أفضل من فروض العين؛ لأن فرض العين باعتبار تعلُّقه بجميع العباد صار فاضلاً بالنظر إلى الفعل نفسه؛ كالصلاة المفروضة، أو صيام رمضان أو الزكاة أو حج البيت، وفروض الكفاية صار فاضلاً بالنظر إلى فاعله القائم به؛ لأنَّ من يقوم بفرض الكفاية يحصِّل أجره ويُسقط عن غيره وزره، فصار بهذا الاعتبار أفضل من فرض العين. فالجامع لفرض العين والكفاية أفضل من المقتصر على فرض العين فقط، وفروض الكفاية يتأكَّد في حقِّ من منحه الله عَزَّ وَجَلَّ فهمًا واطِّلاعًا.

قد ذكر القرافي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أنَّ من جاد فهمه وقوي حفظه ووجد في نفسه أهليَّةً في العلم فإنَّ فروض الكفايات من العلوم تصير عليه فرضٌ عين.

وفي ترجمة شيخ شيوخنا محمد الأمين الشنقيطي أن رجلاً من أشياخه لمَّا رأى حسن فهمه وقوَّة

حفظه قال له: إن العلوم التي هي فرض كفاية على الناس فرض عين عليك. لأنّه يرجى بحرصه على العلم أن يكون مُعيناً على حفظه في الأمة، فإنَّ حفظ العلم من الضياع من الفروض الكفائية، ويجب أن يكون في الأمة من يحفظ عليها علمها، وإذا وُجدت الأهلية في أحد تأكد هذا الفرض عليه فوق غيره، فمن وُجدت فيه أهلية التصنيف تأكد هذا الفرض الكفائي في حقّه، وإذا فُقد من يقوم بهذا الواجب في بلده أو زمنه واحتاج الناس إليه تحقّق الفرض العيني فيه؛ لأن الإثم لا يرتفع إلا بأن يحتمل هو هذه الأمانة دون من لا يقدر على حملها.



وقال النووي في «شرح المذهب» في باب آداب العالم: وينبغي أن يعتني بالتصنيف إذا تأهل له؛ فبه يطلع على حقائق العلم ودقائقه ويثبت معه؛ لأنه يضطرّه إلى كثرة التفتيش، والمطالعة، والتحقيق، والمراجعة، والاطلاع على مختلف كلام الأئمة ومثقفه، وواضحه عن مشكله، وصحيحه عن ضعيفه، وجزله عن ركيكه، وما لا اعتراض عليه من غيره، وبه يتّصف المحقّق بصفة المجتهد، وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصنيف ما لم يتأهل؛ فإن ذلك يضرّه في دينه وعلمه وعرضه، وليحرض على إيضاح العبارة وإيجازها فلا يوضح إيضاحاً ينتهي إلى الركافة ولا يوجز إيجازاً يفضي إلى المحقّق والاستغلاق.

وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر، والمراد بهذا أن يكون هناك مصنّف يغني عن مصنّفه من جنسه ما يزيد زيادات يُحتفل بها مع ضمّ ما فاته من الأساليب، وليكن تصنيفه فيما يعمُّ الانتفاع ويكثر الاحتياج إليه.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى كَلَامًا لِلنَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ يَتَعَلَّقُ بِمَرَادِهِ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ «الْمَجْمُوعِ» فِي مَقْدَمَتِهِ النَّافِعَةِ، يَبَيِّنُ فِيهِ النَّوَوِيُّ أَنَّهُ (يَنْبَغِي لِلْمَتَعَلِّمِ أَنْ يَعْتَنِيَ بِالتَّصْنِيفِ) بِشَرْطِهِ، وَشَرْطُهُ كَمَا قَالَ: (إِذَا تَأَهَّلَ لَهُ) فَتَمَى وَجَدَ الْأَهْلِيَّةَ وَهِيَ الْقُدْرَةُ فِي الْعِلْمِ وَالْمُكْنَةُ مِنْهُ وَحَسَنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ فَإِنَّهُ يَشْرَعُ فِي التَّصْنِيفِ، أَمَا إِذَا فُتِدَتِ الْأَهْلِيَّةُ فَإِنَّهُ يَزْجُرُ عَنِ ذَلِكَ كَمَا قَالَ بَعْدَ: (وَلِيَحْذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ أَنْ يَشْرَعَ فِي تَصْنِيفٍ مَا لَمْ يَتَأَهَّلْ فَإِنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ فِي دِينِهِ وَعِلْمِهِ وَعَرْضِهِ)، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْمِلَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ عَلَى الْخَوْضِ فِي أَمْرِ لَا قُدْرَةَ لَهُ بِذَلِكَ شَرْعًا حَتَّى تَبْرَأَ ذِمَّتُهُ.

ثم ذكر النووي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى منفعتين من منافع التصنيف:

الأولى: أن التصنيف يعين على الاطلاع (على حقائق العلم ودقائقه)، فإن الذي يُريد أن يصنف في أمر ما يتوسّع في طلب معاني ما أراد التصنيف فيه فيطلع على حقائق ذلك ودقائقه.

والثانية: أن التصنيف (يثبت معه) العلم (لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة، والتحقيق

والمراجعة)، فيقف على كلام كثير من العلم يزيد ما عنده من العلم فيما أراد رُسوخًا.

وهذه الجادة إن لم يبلغ طالب العلم بعد الوصول إلى مركبها الأعظم وهو التصنيف، فلا ينبغي له أن يحرم نفسه من زورقها الأصغر وهو البحث، وذلك أن يعتني بالبحث في المسائل التي تعرّض له بمقيدات يقيد بها فيحفظها عنده؛ لأن البحث أحد الطرق التي يُستنبط بها العلم ويُستخرج، فلا ينبغي أن يكون طالب العلم مقبلًا على الحفظ والفهم والقراءة ولا آلة له في البحث؛ بل لا بد أن يتمرّس في البحث بما يحتاج إليه من المسائل التي تمرُّ به، وأكمل ذلك إذا قيدها، فإن طالب العلم قد يبحث بحثًا يدويًا ذهنيًا فيقلب الكتب ويقف على كلام متفرّق في ذلك فيصل إلى علمه ما فيها ثم يترك ذلك، وأكمل منه أن يقيد ما بلغه من العلم الذي وقف عليه متفرّقًا في تلك المسألة فإنه أبقى وأدوم.

ثم هو أمكن في أن يكون بناءً على تصنيف متقدّم إذا وجد الأهلية بعد فكم من بحث كان نواة لمصنّف.

ثم ربّما ضاق وقت الإنسان عن استكمال بحث ما لانشغاله بالطلب فيجعله محفوظًا عنده حتى يستكمّله فيما يُستقبل.

وإذا عجز الإنسان لكثرة شغله حينئذ عن البحث في أمر ما مع شدة الحاجة إليه فليجعل له مدونة يقيد فيها ما يُحتاج إليه من الأبحاث، فإنه إذا قيد هذه المدونة بلغ عنده مع الأيام والليالي متتابعًا شيء كثير من أبواب العلم التي يحسن الجمع والتأليف فيها، فربّما مر عليك مرة فائدة يحسن البناء عليها إلا أنك لشغلك لم تعتن بجمع ما يتعلق بها، فكتبت إشارة إلى ذلك كأن يمرّ على الإنسان مثلاً ذكرٌ لنوع من التأليف التي لم يؤلّف فيها، فيكتب هذا التأليف باسمه وأنه محتاج إلى وضع كتاب على نسقه، كما لو مرّ على إنسان ذكرٌ لكتاب في مقاتل الأشراف، فإن هذا الفن يمكن أن يسجل الإنسان اسمه عنده، ثم يبني عليه مثلاً مقاتل الصحابة، ويستل ذلك من موارده ككتاب «الإصابة» أو «الاستيعاب» أو غير ذلك، فجمع ذلك وحشده في موضع واحد يمهد السبيل لأبحاث ربما لا تستطيعها الآن وتستطيعها في المستقبل، وربّما لمهارة فهمك لا تستطيع أن تستوعب ذلك كلّها؛ ولكن يكون مجموعًا عندك فتفيد به أهله أن هذا الأمر يحتاج إلى التصنيف فيه.

فمثلاً: من قرأ في جملة من الكتب المتقدّمة والمتأخّرة ستمرّ عليه ألقابٌ للحديث كقول عطاء: حديث مستفيض. أو قول أبي نعيم الأصبهاني: وهذه الطبقة في وصف الأحاديث حديث شريف. فيجعل

من مطالب ما ينبغي أن يعرف عنده ألقاب الحديث، ولا يراد بها أنواعه، فإن ألقاب الحديث شيء وأنواعه شيء، والألقاب الذي ذكروها في علوم الحديث يقصدون بها ألقاب الرُواة لكن ألقاب الأحاديث يدخل فيها شيء كثير.

ومن أقدم ذلك أن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن حديث فقال: لا شيء.

فهذا نوع من أنواع الألقاب في ألقاب الأحاديث.

والمقصود أن الإنسان إذا اعتنى بالبحث يتفتق ذهنه عن العناية بما يمرُّ عليه في التأليف، فإذا خلد ذلك بجمعه في مدونة خاصة سيجمع مع الأيام والليالي حشدًا كثيرًا من الأبحاث العلمية، وما يراه الإنسان من فقرٍ يُلفى عند طلبة الدراسات العليا في التماس بحوثٍ في أبواب العلم منشؤه من ضعف تلقِّيهم في العلم وإلا من كان قويًّا صلة بالعلم سيجد كثيرًا من المسائل في أبواب العلم في التفسير والفقه والحديث تفتقر إلى جمعٍ لها، فإذا طال الأمد مع العلم وقويت الصلة به تفتقت للإنسان مدارك من العلم.

ثم ذكر النووي رحمته الله تعالى من وصاياه في التصنيف الحرص على إيضاح العبارة وإيجازها وقال: **(فلا يوضح إيضاحًا ينتهي إلى الركاكة ولا يوجز إيجازًا يفضي إلى المَحَق والاستغلاق)** فهذا من جملة أدب التصنيف.

ثم قال: **(وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر)**؛ لأن الحاجة إليه أكبر، فيعني بالتصنيف فيما لم يسبق إليه حتى يكمل الانتفاع به، وإذا صنّف في شيء قد صنّف فيه فإنه ينبغي له أن يعتني بالزيادة على الكتب المعروفة فيه فيما بأيدي الناس، فإذا أراد الإنسان أن يجمع في أمرٍ ما فلا يكون قُصارى أمره أن يأخذ الموجود فيجمعه وإنما ينبغي له أن يطلب ما وراء ذلك حتى يحصل الانتفاع بكتابه.

أما ما يفعله بعض الناس على قاعدة خذ من هنا وخذ من هنا وقل: هذا تألّفي أنا. فهذا من البطالة العلمية لأنه ليس المقصود بالتصنيف أن يكون لك ذكر واسم وجاه فيه، ولكن المقصود بالتصنيف هو نفع الناس بتصنيفك، فإذا أردت أن تصنّف في شيء صنّف فيه فانظر في مقدار الزيادة التي تزيدها عليه، فإن كنت لا تزيد في الباب شيئًا فإن تصنيفك لا حاجة إليه.

واعتبر هذا في كثرة التأليف التي صنّفت بأخره في علم التجويد، فإن جمهور هذه الكتب مكرّر ليأخذ بعضهم عن بعضًا حذو القذة بالقذة، حتى إذا غلط أحدهم في مصطلح ما تكرّر ذلك كغلطهم في

مصطلح (الإقلاب)، فإن (الإقلاب) لا يصح لغةً وإنما اسمه (القلب) فإذا وجدتهم متتابعين على ذلك بنص عباراتهم في جمهور المسائل علمت أن كثيرًا من هذه التصانيف لا تستحق الطباعة والنشر لأنه لا فائدة منها لوجود نظير لها.

وتكثير الكتب إرهابًا للناس في إنفاق أموالهم، وفي ملء خزائهم بكتبٍ يجمع بعضها معنى بعض، ويغني واحد منها عن عشرة، فلا ينبغي أن يكون الإنسان كلاً وعبئًا على العلم بالتأليف فيما للناس غنية عنه بوجود غيره من نظائره.

ثم قال موصيًا: (وليكن تصنيفه فيما يعمُّ الانتفاع ويكثر الاحتياج إليه) فإن مقصود المصنّف للكتاب نشر العلم وبثه، وأعظم ما ينبغي أن يكون فيه بث العلم ما عظم الانتفاع به وكثر الاحتياج إليه، فيصنّف بأمر يحتاجه الناس، فإن هذا أكثر نفعًا له.

وأما التصنيف في أشياء لا يحتاج إليها الناس فهذا من تضييع الزمن؛ كمن يتطلب مسائل لا ينبغي عليها عملٌ فيصنّف فيها أو يفرد بها بالبحث، وهذا كثيرٌ في حال بعض الناس الذين إمّا أن يسألوا عن تلك المسائل وينقبون فيها، وإمّا ممن يحمل على نفسه أيضًا فيصنّف فيها مع عدم الحاجة إليها.



وقال في «التقريب والتيسير في علوم الحديث»: وليعتن بالتصنيف في شرحه وبيان مشكله متقنًا واضحًا، فقلّمًا تمهّر في علم الحديث من لم يفعل هذا.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى كَلَامًا آخَرَ لِلنُّووي فِي كِتَابِ «التقريب في علوم الحديث» الذي شرحه المصنّف السيوطي في كتاب «تدريب الراوي» فيه قوله: (وليعتن بالتصنيف في شرحه وبيان مشكله) أي: بالتصنيف في الحديث وبيان مشكله، (متقنًا واضحًا فقلّمًا تمهّر) أي: صار ماهرًا بارزًا (في علم الحديث من لم يفعل هذا)؛ لأن علم الحديث خاصة مما يحتاج إلى جمع بالتأليف بين طرقه وأبوابه وألفاظه فلا يكاد يمهر في هذا مع معرفة الرجال والعلل إلا من اعتنى بالتصنيف.



وقال الخطيب البغدادي في «علوم الحديث»: لا يتميز في الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه ولم<sup>(١)</sup> إلف مشتهه وضم بعض إلى بعض، فإن ذلك مما يقوي النفس ويثبت الحفظ ويذكي القلب، ويشحذ الطبع، وييسط اللسان، ويحدّ البنان، ويكشف المشتهه،

(١) يعني ضم.



ويوضح الملتبس، ويكسب أيضًا جميل الذكر ومختلفه إلى آخر الدهر، كما قال الشاعر:

يموت قوم فيحيي العلم ذكرهم والجهل يلحق أمواتًا بأمواتٍ

وكان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج.

وأخرج عن الربيع قال: لم أر الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استخلى بنهارٍ ولا نائمًا بليل لا اهتمامه بالتصنيف.

وأخرج ابن عساكر في «تاريخه» من طريق المُرَني، قال: سمعتُ البويطي يقول: قلتُ للشافعي: إنك

تتعني في تنظيف الكتب وتصنيفها، والناس لا يلتفتون إلى كُتُبك ولا إلى تصنيفك. فقال: يا بُني إن هذا

هو الحقُّ والحقُّ لا يضيع.

وأخرج من طريق البويطي قال: سمعتُ الشافعي يقول: قد ألفتُ هذه الكتب ولم آل فيها، ولا بد أن

يوجد فيها الخطأ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَنَّ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (٨٢)

[النساء]، فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعنا عنه.

وأخرج من طريق الربيع بن سليمان قال: سمعتُ الشافعي يقول: ووددتُ أن الناس يعلمون هذه

الكتب ولا يُنسب إلي منها شيء.

وأخرج عن أبي الوليد بن أبي الجارود، قال: ما رأيتُ أحدًا إلا وكتبه أكبر من مشاهدته إلا الشافعي

فإن لسانه أكبر من كُتبه.

وأخرج عن هارون بن سعيد الأيلي قال: [سمعتُ] الشافعي يقول: لولا أنه يطولُ على الناس

لوضعت في كل مسألة جزءًا وحججًا وبيانا.

وأخرج عن بحر بن نصر الخولاني المصري قال: قدم الشافعي مصر فوضع هذه الكتب، وكان أقدم

معه من الحجاز كتب ابن عيينة، وخرج إلى يحيى بن حسان فكتب منه، وأخذ كتبًا من أشهب وكلامًا من

كلام أشهب، فكان يضع الكتب بين يديه ويصنف الكتب، فإذا ارتفع له كتابه جاء صديق له يقال له: ابن

هرم فكتب، ويقرأ عليه البويطي، ويجمع من يحضر ليسمع في كتاب ابن هرم ينسخونه بعد.

ذكر المصنّف رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ كَلَامًا لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ (لَا يَتَمَيَّزُ فِي) عِلْمِ

(الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه ولم يلف مشتته) أي ألف

بين ما تشئت من علومه وضمَّ بعضه إلى بعض، ثم ذكر منفعة ذلك فقال: (فإن ذلك مما يقوي النفس

ويثبت الحفظ ويذكي القلب ويشحد الطبع). أي يقويه، ويجعل في النفس ملكةً سالحةً فيه (ويسسط

اللسان) أي يوفر العلم للعبد فيكون له لسانٌ مبسوطٌ في الكلام فيه، (ويحدّ البنان). أي يقوي قلمه في

تأليف العلم؛ لأن من اعتاد التأليف والتصنيف سهّل عليه وتيسّر، (ويكشف المشتبه ويوضح الملتبس ويكسب أيضًا جميل الذكر) بعد موت الإنسان فيبقى له ذكر جميل.

ثم قال: (وكان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج). والمقصود بـ(قلم النسخ) هو حال من يقتصر على نسخ دواوين العلم فينسخ مثلاً «صحيح البخاري»، أو ينسخ «صحيح مسلم» أو غير ذلك (وليأخذ قلم التخريج) أي قلم التصنيف في تخريج الأحاديث، وليس المراد بالتخريج المعنى الذي استقرّ عليه الناس من بيان درجاتها فقط؛ بل المقصود هو أن يجمع مرويات شيوخه ما يخرّجه كما يقولون: «الأربعين من حديث أبي الفتح المراغي». يعني أن بعض أصحابه عمد إلى مروياته فجمع منها أربعين حديثًا عن أربعين شيخًا، وهذا يحتاج إلى نظر وتقليب، ويتفنون في شروط ذلك ليكون أمكن، فتجد فيهم من صنف أربعين حديثًا عن أربعين شيخًا من أربعين بلدًا، برواية أربعين تابعيًا عن أربعين صحابيًا، في أربعين بابًا من أبواب العلم كـبعض الأندلسيين، ومثل هذا يحتاج إلى تفنن في التخريج بجمع مروياته أو مرويات شيوخه واستخراج ما يصلح أن يكون على هذا الشرط، فهذا هو الذي أراه شيخ الخطيب، وما كان من جنسه فهو ملحق به.

فكذلك الحكم على درجات الأحاديث ومعرفة أحوال رواها إنما يمهر به من كانت له عادة في تعاطي ذلك ورياضة نفسه وتدريبها عليه، فمع الأيام والليالي تصير له مُكنة في ذلك فيرقي نفسه بتدريبها على التخريج كأن يتدبّر بكتاب صغير كـ«كتاب الأربعين النووية» ثم يرتقي بعد ذلك وكل ذلك يفعلته تدريبًا لنفسه لا محبة في مجرد أن يكون له تصنيف، ويعرضه على أشياخه اللذين يرشدونه ويرقونه في العلم؛ فبذلك يترقى وتكون له ملكة في العلم.

ثم أخرج رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -يعني الخطيب- بنقل السيوطي عنه جملة من الآثار الكثر عن الشافعي التي تبين عنايته وولعه بالتصنيف ورغبته فيه، وأنه قال للبيوطي لما عاب عليه اشتغاله بتأليف الكتب مع عدم التفات الناس إليها (قال: يا بني إن هذا هو الحق، والحق لا يضيع) فمن صدق في تصنيف الكتاب ابتغاءً لحفظ العلم ونشره أبقى الله ﷻ له ذكره، وهذه تصانيف الشافعي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بين أيدينا غضة طرية كأنها وضعت ليلة البارحة، فهذا كتاب «الرسالة»، و«اختلاف الحديث»، و«الأم» وغيرها من تأليف الشافعي قد بقيت وانتفع بها الناس.

ثم ذكر كلامًا للشافعي فيه إعلامٌ بأدب من آداب تصنيف الكتب وهو أن الكتب تحتمل وقوع الخطأ فيها؛ لأنها صنيعَةٌ لابن آدم، وابن آدم مقارنٌ للخطيئة والسيئة فيوجد منه السهو والنسيان والخطأ، فربّما

وقع منه ذلك، ومن وقع منه ذلك فليعلم من نفسه أنّ الفضيلة في رجوعه عن خطئه، وأن الكمال في هجره ما تبين له الخلاف في صوابه، وهذا من أدلة عقل الشافعي فإنه قال: فما وجدتم في كتبه هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعنا عنه؛ لأن مقصود مريد الحق أن يصيبه، فإذا جهل الحق فوقع في خلافه فإنه يتغي ممن ظهر له الحق أن يبينه له، ويرد عن نسبة شيء مخالف للحق.

ثم ذكر كلام الشافعي رحمه الله تعالى في محبته أن يتعلم الناس العلم الذي في الكتب، ولا ينسبون إليه شيئاً منها، وهذه من دلائل تجرده وخلوص نيته في تصنيفه، وأنه لا يريد بذلك ذكراً ولا شكرياً وإنما أراد نفع الخلق.

ثم ذكر قول الشافعي رحمه الله تعالى: (لولا أنه يطول على الناس لوضعت في كل مسألة جزءاً وحججاً وبياناتاً)، فلأجل سعة علمه رحمه الله تعالى له قدرة على ذلك لكن ذلك يطول على الناس ويشق عليهم فاكتفى بوضع ما وضع في جمل العلم وأصوله.

ثم ذكر ما كان عليه الشافعي رحمه الله تعالى من العناية بالتصنيف واستبداله ذلك من كتب من سبقه كسفيان بن عيينة، ويحيى بن حسان رحمهما الله تعالى، فلا يُعاب الإنسان في استمداده ممن قبله؛ بل لا يكمل علمه إلا بالحرص على أن يقف على تصانيف من سبقه في هذه المسألة.

وفي كلام جماعة من أهل العلم عيب من تكون حاله الإقدام على تصنيف في أمر ما دون الاطلاع على ما صنّف فيه، فالدين الكامل والعقل الوافر يحملان صحبهما على ابتغاء النظر فيما صنّف قبله في هذا المعنى الذي يريد أن يصنف فيه ليستوفي ما كتب فيه، ثم ينظر في الزيادة عليه، ويحرر ما ذوّن فيه فإن هذا أكمل وأنفع له وللناس.



وفي «البيان» للجاحظ قالوا: القلم أبقى أثراً، واللسان أكثر هدراً.

وقال عبد الرحمن بن كيسان: استعمال القلم أجدر أن يحضر الذهن على تصحيح الكتاب من استعمال اللسان في تصحيح الكلام.

وقالوا: اللسان مقصور على القريب الحاضر، والقلم مطلق في الشاهد والغائب، وهو للغائب الكائن مثله للقائم الراهن، والكتاب يُقرأ بكل مكان ويدرس في كل زمان، واللسان لا يعدوه ما معه ولا يتجاوزه إلى غيره.

من نوايح الكلم قول بعضهم: القلم أحد اللسانين، وهو أشرفهما للمعاني التي ذكرها المصنف هاهنا نقلاً عن جماعة من أهل العلم، فإن (القلم أبقى أثراً، واللسان أكثر هدراً).

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عن عبد الرَّحْمَنِ بن كيسان أنه قال: (استعمال القلم أجدُر أن يُحضر الذهن على تصحيح الكتاب، من استعمال اللسان في تصحيح الكلام)، فإنَّ الإنسان إذا صنّف تأنى في تصنيفه وأعاد النظر في تأليفه، وكرّر الفكر في معاني ما يُبديهِ، بخلاف المتكلم فإنه ربّما سبق على لسانه ما لم يُرده و(اللسان مقصور على القريب الحاضر والقلم مطلق في الشاهد والغائب) فلاجل هذه المعاني شرف التصنيف بالقلم وصار أفضل من مجرد إلقاء العلم باللسان؛ لأنه يذهب مع الذاهبين.



وقال ابن الجوزي: الأمل مذموم للناس إلا للعلماء، فلولا أملهم لما صنّفوا ولا ألفوا. نقله شيخ الإسلام ابن حجر في «شرح البخاري».

وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في «شرح ألفية الحديث»: روينا عن الحافظ أبي عبد الله الصوري قال: رأيت عبد الغني بن سعيد في المنام فقال لي: يا أبا عبد الله خرّج وصحّح قبل أن يحال بينك وبينه، أنا قد رابني، حيل بيني وبين ذلك.

وقال صاحب الأزدي: لا ينبغي لمصنّف يتصدى لتصنيف أن يعدل عن غرضين: إما أن يخترع معنى وإما أن يبتدع رصفاً ومبنى، وما سوى هذا الوجهين فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السرق. وفي كتاب «ملح النوادر» للثعالبي: كان الجاحظ يقول: الوضع وضعان: وضع له ووضع به. يعني في تأليف الكتب.

وقال بعض الظرفاء: الوضع وضعان: وضع به افتخار، ووضع به بُخار. وكان يقال: من صنّف فقد استُهدِف، فإن أحسن فقد استشرف، وإن أساء فقد استقذف. والله أعلم بالصواب.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى جملاً من القول المتعلقة بمقصوده نقلها عن جماعة.

فذكر فيما ذكر قول ابن الجوزي: (الأمل مذموم للناس) أي الرغبة في الحياة (إلا للعلماء فلولا أملهم لما صنّفوا ولا ألفوا)، إذ لو ضعف أملهم في الحياة لما اشتغلوا بالتصانيف، فإن أحدهم يتدّى في تصنيف كبير، ولو كان أمله معدوماً لكان من تصنيفه محروماً، فإذا نظرت إلى كتاب مصنّف من بضعة عشر مجلداً أو أزيد من عشرين مجلداً فإنّ الغالب أنه يحتاج إلى مدّة مديدة، وكم من كتاب مشهور احتيج في تأليفه إلى مدة مديدة، ولولا الأمل في قلب صاحبه لما صبر على تصنيفه هذه المدة. ثم ذكر ما عرض لأبي عبد الله الصوري من رؤيا رأى فيها الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري، وفيه حثه على التّصنيف بالتحريج والتصحيح؛ قبل أن يحال بينه وبين ذلك بالموت.

ثم نقل كلامًا عن رجلٍ وقع في الكتاب أنه صاحب الأزدى هذا إن صحَّ فإنه لقب، ولا أعلم من هو الملقَّب بذلك أنه قال: **(لا ينبغي لمصنّف يتصدّى لتصنيف أن يعدل عن غرضين)**. أي مطلبين في تصنيفه **(إما أن يخترع معنى، وإما يتدعّ رَصْفًا ومبنيًا، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السرقة)** فإما أن يبتكر معنىً جديدًا يصنف فيه وإما أن يصنف في معنى معروف لكن تكون له عبارة رشيقة فيه يفضل بها على غيره، وما عدا ذلك فهو كما قال: **(تسويد للورق)** بالكتابة **(وتحلي بحلية السرقة)** يعني السُّراق الذين يأخذون من حقّ غيرهم.

ثم ذكر أن في كتاب «مُلح النّوادر» أن الجاحظ قال: **(الوضع وضعان: وضع له ووضع به)**. يعني في تأليف الكتب، ف**(وضع له)** أي أن يكون المصنّف الذي وضع هذا الكتاب فصارت له فضيلته، **(ووضع به)** أن يكون المصنّف دل على مصنّفه فلا يكون قد اشتمل على شيءٍ جديد، وإنما هو مجرد تسويد للورق، وجمع لما غيره أنفع منه، فالأشرف أن يكون وضعًا للتصنيف بأن ذلك يدل على مهارته فيه. ثم نقل عن **(بعض الظرفاء: الوضع وضعان: وضع به افتخار)** يعني يفرح المرء بنسبته إليه **(ووضع به بخار)** أي كسبه الدخان لا قيمة له يتبخّر ويتبدّد في الفضاء.

ثم ذكر عن بعضهم أنه كان يقال: **(من صنّف فقد استهدف)** أي صار هدفًا لأقلام الناس وسهامهم، **(فإن أحسن فقد استشرف)**. يعني فقد ظهر وتطلّع وصار له مقامٌ مشرف يرميه فيه الناس، **(وإن أساء فقد استقدّف)**. أي تعرض للقدف، فهو إن أحسن تعرّض للحساد وإن أساء تعرّض لمن يتناول عليه في ردّ خطئه، مما يوجب أن يكون العبد على حذرٍ في تصنيفه وتأليفه، وأنه يسلك فيه مسلك التوقّي مع دوام سؤال الله **عَزَّوَجَلَّ** أن ينفع بتأليفه، فإنَّ من الناس من تكون له رغبة في التّصنيف وتقلُّ استعانتة بالله سبحانه وتعالى عليه فيضعف عنه، أو يضعفه على نحوٍ لا يكون هو الأكمل والأأنفع فيه.

وإذا رَمقت جملة من الكتب الذي انتفع فيها الناس عرفت أن المحرّك الأكبر في وصول نفعها إلى الناس هو حُسن نية مصنّفها، فبحسن نية مصنّفها بقيت هذه المُدّ المديدة والدهور المتطاولة وعظُم انتفاع الناس بها في المشرق والمغرب، وربّما كان بعضها في وريقات يسيرة؛ لكن لا يزال الناس ينتفعون بقراءتها وحفظها وتفهمها قرناً بعد قرن وطبقةً بعد طبقة.

وهذا آخر التقرير على هذا الكتاب، وبالله التوفيق.

والحمد لله رب العالمين وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

